الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-28

إقرار بروتوكول صحي تحسبا للانتخابات المحلية

135 ألف مترشح للمجالس البلدية و18 ألفا للولائية

تم يوم أمس، التوقيع على بروتوكول صحي للوقاية من فيروس كورونا بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ووزارة الصحة تحسبا لانتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية و الولائية المقرر إجراؤها في الـ 27 نوفمبر المقبل، من أجل إجراء الاستحقاق القادم، وضمان سلامة الناخبين والمؤطرين.

ووقّع على هذا البروتوكول الذي جرت مراسمه، بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال بالجزائر العاصمة، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، ووزير الصحة، البروفسور عبد الرحمان بن بوزيد، بحضور أعضاء من السلطة واللجنة العلمية لرصد ومكافحة تفشي فيروس كورونا.

و أشاد رئيس السلطة الوطنية للانتخابات، بإدماج السلك الطبي في هيئته، وبمرافقة وزارة الصحة للسلطة خلال كل الاستحقاقات الانتخابية الماضية، "من أجل ضمان صحة وسلامة المواطنين خلال تنظيم هذه المواعيد"، وقال "لقد نجحنا في إدماج السلك الطبي في هيئتنا وجعلنا عضويتهم بنفس القدر من الأهمية داخل السلطة شأنهم في ذلك شأن المندوبين الولائيين لما يقومون به من مجهود في سبيل نشر التوعية وأعمال الوقاية عبر كل الولايات، لضمان أمن وسلامة المواطنين من ناخبين ومؤطرين، والحيلولة بالتالي دون انتشار فيروس كورونا، خلال مختلف مراحل تنظيم العملية الانتخابية".

وبعد أن شدد على ضرورة الحرص على التطبيق الصارم للبروتوكول الصحي، لضمان عملية اقتراع صحية وآمنة خلال الاستحقاق المقبل، أشار شرفي إلى أن السلك الطبي الذي يسهر على تطبيق البروتوكول الصحي في كل ولايات الوطن، تشرف عليهم خلية مركزية تتكون من أساتذة في الطب.

وفي تصريح، للصحافة على هامش مراسم التوقيع على البروتوكول الصحي، كشف شرفي أن عدد المترشحين للانتخابات البلدية يقدر حاليا بـ 135 ألف مترشح أي بـ 4 مترشحين لكل مقعد في حين، يبلغ عدد المترشحين للانتخابات الولائية 18 ألف مترشح أي 8 مترشحين لمقعد واحد.

من جهته نوه وزير الصحة، بالبروتوكول الصحي الذي تم إعداده من طرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والذي قال إنه تمت مناقشته والموافقة عليه من طرف اللجنة العلمية لمتابعة ورصد فيروس كورونا (كوفيد- 19)، مبرزا أن العلاقة التي تربط السلطة الوطنية للانتخابات ودائرته الوزارية " متينة " كما أشاد بأهمية الشراكة القائمة بينهما بهدف "احترام توصيات اللجنة العلمية، بمناسبة تنظيم الانتخابات المحلية في ظروف صحية آمنة للجميع.

وأضاف "يسعدني أن تكون وزارة الصحة شريكا ومرافقا للسلطة، في أداء مهامها في المحافظة على سلامة وأمن المواطنين خلال استحقاق الـ 27 نوفمبر الذي يعتبر آخر حلقة لبناء المؤسسات الدستورية الديمقراطية في بلادنا"، كما أعرب بن بوزيد عن ترحيبه بتعيين "طبيب مناجير"، في كل ولاية من ولايات الوطن للإشراف ومتابعة تطبيق البروتوكول الصحي خلال الحملة الانتخابية وخلال يوم الاقتراع، وأضاف " إن حضور المجلس العلمي اليوم دليل على حرصنا على مرافقتكم في أداء مهامكم النبيلة وتوفير كل الإمكانيات لإنجاح هذا العرس الانتخابي الديمقراطي من أجل سلامة الناخبين".

كما أكد ممثل الحكومة بدوره أهمية الحرص على التطبيق الصارم للإجراءات الوقائية، مشيرا إلى أن وزارة الصحة والسلطة الوطنية للانتخابات قد حرصا على توفير جميع الوسائل التي تمت تهيئتها تحسبا للموعد الانتخابي القادم.

وتم بذات المناسبة تقديم عرض من طرف الدكتور خليل الحاج معطي، ممثل وزارة الصحة لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، شرح خلاله تفاصيل محتوى البروتوكول الصحي الذي أعدته السلطة ووافقت عليه اللجنة العلمية لرصد ومكافحة تفشي فيروس كورونا بدأ من انطلاق الحملة الانتخابية والى غاية الانتهاء من عملية الفرز.

وأوضح الدكتور حاج معطي أنه تم اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية في إطار هذا البروتوكول بعد تنصيب طبيب في كل ولاية "يسهر، رفقة السلطات المحلية و مؤطري السلطة، من أجل نجاح هذا الموعد في ظروف صحية آمنة للجميع" مبرزا أهمية التزام الجميع والتقيد بكل التدابير المتخذة في إطار البروتوكول الصحي لمنع ظهور أي بؤرة وبائية".

وقال بأنه " من أجل إنجاح إجراء الانتخابات المحلية، في ظل الاحترام التام للتدابير الصحية لمنع انتشار فيروس كورونا، الذي سيجري تحت شعار (نحمي أنفسنا من أجل انتخابات بدون كوفيد - 19)، فقد تم اتخاذ قرار لتلقيح كل مؤطري الانتخابات المقبلة لتحفيز التلقيح لدى المواطنين".

وفي معرض حديثه أشار إلى أن تجربة الانتخابات التشريعية، التي جرت يوم 12 جوان الماضي، مكنت الخلايا الصحية من تحرير 3150 محضر معاينة لمختلف مراحل العملية الانتخابية، خاصة ما تعلق منها بمدى احترام البروتوكول الصحي خلال تنظيم التجمعات، مبرزا بأنه تم خلال الاستحقاق الماضي، تسجيل احترام كلي للبروتوكول الصحي خلال الاستحقاق الماضي، بما نسبته 42،96 بالمائة واحترام جزئي بنسبة 42،73، أما نسبة عدم احترام البروتوكول الصحي فبلغت كما ذكر 14،29 بالمائة.

وأشار الدكتور حاج معطي بالمناسبة إلى أنه قد تم توجيه إنذارات كتابية للمخالفين من أحزاب وقوائم حرة ومنع تنظيم 4 تجمعات تم إلغاؤها.

ع.أسابع

الحياة
ELHAYATONLINE

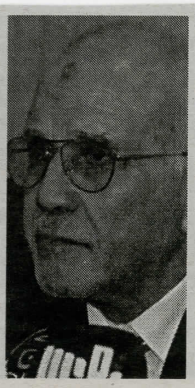

شرفي : 135 ألف مترشح لانتخابات المجالس البلدية

» كشف شرفي خلال ندوة صحفية مشتركة مع وزير الصحة على هامش توقيع البروتوكول الصحي، عن إحصاء 135 ألف مترشح لانتخابات أعضاء المجالس البلدية وطنيا، بمعدل تنافس 4 مترشحين على على مقعد في كل بلدية.

أما بالنسبة لانتخابات أعضاء المجالس الولائية، ذكر رئيس سلطة الانتخابات أنه تم إحصاء 18 ألف مترشح على المستوى الوطني، مشيرا إلى القرارات النهائية على الطعون لن تؤثر أن الأرقام التي قدمها.

ويرى المتحدث أن انتخابات أعضاء المجالس الولائية والبلدية مماثلة للانتخابات التشريعية التي جرت يوم 27 جوان المنصرم، من حيث أرقام المترشحين.

ق.و

التوقيع على البروتوكول الصحي المتعلق بالانتخابات المحلية

» تم اليوم التوقيع على البروتوكول الصحي بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ووزارة الصحة، بإشراف من محمد شرفي والوزير عبد الرحمان بن بوزيد. وأكد وزير الصحة في كلمة له أن هدفنا ضمان احترام التوصيات الوقائية في الانتخابات المحلية المقبلة، وقال انه "يشرفنا مرافقة سلطة الانتخابات في إتمام البناء المؤسساتي". وتعهد الوزير في كلمته بتسخير كافة الإمكانيات لضمان سلامة الناخبين، مشددا على ضرورة عدم التراخي رغم تحسن الوضعية الوبائية.◆

الجزائر الجديدة
يومية جزائرية باللغة العربية
EL DJAZAIR EL DJADIDA
www.eldjazairedjadida.com

التوقيع على البروتوكول الصحي الخاص بهذا الاستحقاق..شرفي:

135 ألف مترشح للانتخابات المحلية

تم أمس الأربعاء بالجزائر العاصمة التوقيع على بروتوكول صحي للوقاية من فيروس كورونا بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ووزارة الصحة تحسبا لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية المقرر اجراؤها يوم 27 نوفمبر 2021 . ووقع على هذا البروتوكول رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، ووزير الصحة، البروفسور عبد الرحمان بن بوزيد، بحضور أعضاء من السلطة واللجنة العلمية لرصد ومكافحة تفشي فيروس كورونا. وأكد الطرفان بهذه المناسبة حرصهما على التطبيق الصارم للإجراءات الوقائية لضمان عملية اقتراع صحية "آمنة"، مشيرين إلى جميع الوسائل التي تمت تهيئتها تحسبا لهذا الموعد الانتخابي. وكشف شرفي أن عدد المترشحين للانتخابات البلدية المقدر حاليا بـ 135 ألف مترشح أي بـ4 مترشحين لكل مقعد في حين، بلغ قدر عدد المترشحين للانتخابات الولائية 18 ألف مترشح أي 8 مترشحين لمقعد واحد. وأفاد السيد شرفي في هذا الإطار بأنه سيتم تقديم كل المعطيات اللازمة يوم الأحد القادم بعد انقضاء آجل الطعن وفصل مجلس الدولة في النزاعات المطروحة على مستواه. وبدوره، تطرق وزير الصحة إلى عملية التلقيح التي تباين الاقبال عليها من ولاية لأخرى، مشيرا الى أن البعض منها، على غرار المدية ومعسكر، بلغت نسبة التلقيح بهما أزيد من 70 بالمائة قبل شهر ديسمبر المقبل وهو الموعد الذي حددته السلطات العمومية لبلوغ هذه النسبة على المستوى الوطني، في حين لم تحقق ولايات أخرى بالرغم من ارتفاع عدد سكانها نسبة لا تتجاوز 23 بالمائة. وعرض الدكتور خليل الحاج معطي، ممثل وزارة الصحة بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالمناسبة، محتوى البروتوكول الصحي الذي أعدته السلطة ووافقت عليه اللجنة العلمية لرصد ومكافحة تفشي فيروس كورونا بدأ من انطلاق الحملة الانتخابية والى غاية الانتهاء من عملية الفرز. وأوضح الدكتور حاج معطي أنه تم اتخاذ جميع الاجراءات الوقائية في اطار هذا البروتوكول بعد تنصيب طبيب في كل ولاية يسهر- رفقة السلطات المحلية ومؤطري السلطة- من أجل نجاح هذا الموعد في ظروف صحية آمنة للجميع.

يوسف.د

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

من أجل انتخابات محلية آمنة

التوقيع على بروتوكول صحي للوقاية من فيروس كورونا

• طبيب في كل ولاية للسهر على ضمان ظروف صحية آمنة يوم 27 نوفمبر
• شرفي: 135 ألف مترشح للمجالس البلدية و18 ألف للمجالس الولائية لحد الآن
• بن بوزيد: نسبة التلقيح بلغت 70 بالمائة ببعض الولايات

تم، أمس، بالجزائر العاصمة، التوقيع على بروتوكول صحي للوقاية من فيروس كورونا بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ووزارة الصحة، تحسبا لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية المقرر إجراؤها يوم 27 نوفمبر 2021.

م . ب

ووقع على هذا البروتوكول رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، السيد محمد شرفي، ووزير الصحة، البروفيسور عبد الرحمان بن بوزيد، بحضور أعضاء من السلطة واللجنة العلمية لرصد ومكافحة تفشي فيروس كورونا.

وأكد الطرفان بالمناسبة، حرصهما على التطبيق الصارم للإجراءات الوقائية لضمان عملية اقتراع صحية آمنة، مشيرين إلى جميع الوسائل التي تمت تهيئتها تحسبا لهذا الموعد الانتخابي.

وكشف السيد شرفي أن عدد المترشحين للانتخابات البلدية المقدر حاليا بـ135 ألف مترشح أي بـ4 مترشحين لكل مقعد، في حين بلغ قدر عدد المترشحين للانتخابات الولائية 18 ألف مترشح أي 8 مترشحين لمقعد واحد.

وأوضح في هذا الإطار بأنه سيتم تقديم كل المعطيات اللازمة يوم الأحد القادم بعد انقضاء آجل الطعن وفصل مجلس الدولة في النزاعات المطروحة على مستواه.بدوره، تطرق وزير الصحة إلى عملية التلقيح التي تباين الإقبال عليها من ولاية لأخرى، مشيرا الى أن البعض منها، على غرار المدية ومعسكر، بلغت نسبة التلقيح بهما أزيد من 70 بالمائة قبل شهر ديسمبر المقبل وهو الموعد الذي حددته السلطات العمومية لبلوغ هذه النسبة على المستوى الوطني، في حين لم تحقق ولايات أخرى بالرغم من ارتفاع عدد سكانها نسبة لا تتجاوز 23 بالمائة.

وعرض الدكتور خليل الحاج معطي، ممثل وزارة الصحة بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالمناسبة، محتوى البروتوكول الصحي الذي أعدته السلطة ووافقت عليه اللجنة العلمية لرصد ومكافحة تفشي فيروس كورونا بدأ من انطلاق الحملة الانتخابية والى غاية الانتهاء من عملية الفرز.وأوضح الدكتور حاج معطي أنه تم اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية في اطار هذا البروتوكول بعد تنصيب طبيب في كل ولاية يسهر رفقة السلطات المحلية ومؤطري السلطة من أجل نجاح هذا الموعد في ظروف صحية ا لجميع.

135 ألف مترشح للبلديات و18 ألفا للمجالس الولائية

كشف محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية للانتخابات، أثناء توقيعه على مراسيم بروتوكول صحي مع وزير الصحة وإصلاح المستشفيات، عبد الرحمان بن بوزيد، عن إحصاء 135 ألف مترشح للانتخابات أعضاء المجالس البلدية وطنيا، أما بخصوص أعضاء المجالس الولائية فقد بلغ عدد المترشحين 18 ألف مترشح على المستوى الوطني، خاصة أن الانتخابات المحلية المقبلة مماثلة للتشريعيات ا الماضية من حيث الأرقام، مبرزا أن القرارات النهائية على الطعون لن تؤثر على الأرقام التي قدمها.

دحمان بن سالم

وأكد شرفي، أثناء تقديمه لكلمة على هامش توقيع بروتوكول صحي مع وزير الصحة، أنه لا يمكن إنكار الدور الكبير لوزارة الصحة التي رافقت سلطة الانتخابات في إنجاح استحقاق جوان المنصرم، قائلا في هذا الصدد "البروتوكول يشكل واقعا طبيا وقانونيا يضمن إنجاح المسار الانتخابي الذي انطلق يوم 12 ديسمبر"، خاصة أن البروتوكول يشكل واقعا طبيا وقانونيا يضمن إنجاح المسار الانتخابي المقبل"، مؤكدا أن بطاقة التلقيح ليست إجبارية لدخول مراكز الاقتراع، حتى يسهم الكل في تكملة مسار الإصلاحات التي وعد بها رئيس الجمهورية وبناء جزائر جديدة قوامها الشفافية والديمقراطية.

في السياق ذاته، أكد وزير الصحة وإصلاح المستشفيات، عبد الرحمان بن بوزيد، أن مصالحه تسعى لضمان احترام التوصيات الوقائية في الانتخابات المحلية المقبلة وحماية الناخبين، ومرافقة السلطة الوطنية الانتخابات في إتمام البناء

المؤسساتي. وتعهد وزير الصحة بتسخير كافة الإمكانات لضمان سلامة الناخبين، والذهاب إلى صناديق الاقتراع وفق البرتوكول الموصى به من طرف اللجنة العلمية، وعليه وضعت السلطة الوطنية للانتخابات في كل مركز اقتراع طبيب مناجير، حتى يتم تتبع عملية العمل به واحترامه من طرف جميع الناخبين والعاملين في مراكز الاقتراع.

و دعا بن بوزيد إلى ضرورة التلقيح في أسرع وقت ممكن من طرف المواطنين لسلامة الجميع، لأنه لا يوجد أي طريقة أنجع وأسهل من التطعيم، لأنها عملية ضرورية حتى لا ترتفع، ومن أجل العودة للحياة السابقة و لا نتخذ إجراءات أكثر قسوة من ذي قبل، قائلا في هذا الصدد "لاحظنا أنه في العديد من البلدان ارتفعت حالات الإصابة بالوباء مجددا. وفي حالة لا قدر الله سجلنا مجددا ارتفاعا في الإصابات سنتخذ الإجراءات اللازمة لحصره"، مبرزا في نفس الوقت أن فتح المجال الجوي يمكن أن يضع البلد في خطر، في حالة ما إذا قدم إلى أرض الوطن أشخاص مصابون بالوباء.

يومية وطنية إخبارية شاملة
الموعد اليومي
EL MAOUID

لإجراء المحليات في ظروف آمنة

التوقيع على برتوكول صحي بين وزارة الصحة وسلطة شرفي

تم، الأربعاء، التوقيع على بروتوكول صحي للوقاية من فيروس كورونا بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ووزارة الصحة، تحسبا لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية، المقرر إجراؤها يوم 27 نوفمبر 2021، في ظروف آمنة.

ووقع على هذا البروتوكول رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، السيد محمد شرفي، ووزير الصحة، البروفيسور عبد الرحمن بن بوزيد، بحضور أعضاء من السلطة واللجنة العلمية لرصد ومكافحة تفشي فيروس كورونا.

وأكد الطرفان بهذه المناسبة حرصهما على التطبيق الصارم للإجراءات الوقائية لضمان عملية اقتراع صحية آمنة، مشيرين إلى جميع الوسائل التي تمت تهيئتها تحسبا لهذا الموعد الانتخابي. وكشف السيد شرفي، أن عدد المترشحين للانتخابات البلدية المقدر حاليا بـ135 ألف مترشح أي بـ4 مترشحين لكل مقعد في حين بلغ قدر عدد المترشحين للانتخابات الولائية 18 ألف مترشح أي 8 مترشحين لمقعد واحد. وأفاد شرفي، في هذا الإطار بأنه سيتم تقديم كل المعطيات اللازمة يوم الأحد القادم بعد انقضاء آجل الطعن وفصل مجلس الدولة في النزاعات المطروحة على مستواه. وبدوره، تطرق وزير الصحة إلى عملية التلقيح التي تباين الإقبال عليها من ولاية لأخرى، مشيرا إلى أن البعض منها، على غرار المدية ومعسكر، بلغت نسبة التلقيح بهما أزيد من 70 بالمائة قبل شهر ديسمبر المقبل وهو الموعد الذي حددته السلطات العمومية لبلوغ هذه النسبة على المستوى الوطني، في حين لم تحقق ولايات أخرى بالرغم من ارتفاع عدد سكانها نسبة لا تتجاوز 23 بالمائة. وعرض الدكتور خليل الحاج معطي، ممثل وزارة الصحة بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالمناسبة، محتوى البروتوكول الصحي الذي أعدته السلطة ووافقت عليه اللجنة العلمية لرصد ومكافحة تفشي فيروس كورونا بدءا من انطلاق الحملة الانتخابية وإلى غاية الانتهاء من عملية الفرز، موضحا أنه تم اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية في إطار هذا البروتوكول بعد تنصيب طبيب في كل ولاية يسهر -رفقة السلطات المحلية ومؤطري السلطة- من أجل نجاح هذا الموعد في ظروف صحية آمنة للجميع.

دريس.م

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

وزير الصحة يؤكد مرافقة قطاعه للعملية الانتخابية بالتنسيق مع السلطة المستقلة..

مناجير» في كل ولاية للإشراف على الالتزام

أكد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، عبد الرحمن بن بوزيد، خلال مراسم التوقيع على «البروتوكول» الصحي المعتمد في الانتخابات المحلية، عدم اشتراط بطاقة التلقيح لدخول مراكز الاقتراع، مشيرا إلى أن الهدف من «البروتوكول» الصحي، هو ضمان احترام التوصيات الخاصة بالوباء خلال العملية الانتحابية، مؤكدا أن صياغته تمت من طرف السلطة المستقلة للانتخابات بعد موافقة اللجنة العلمية لمتابعة الوباء.

وأشار المسؤول الأول على قطاع الصحة، إلى أن وزارة الصحة تبقى شريكا في العملية ومرافقة للسلطة المستقلة في الحفاظ على صحة المواطنين والمساهمة في تنظيم المحليات التي تعد آخر حلقة في بناء المؤسسات الدستورية للبلاد.

فيما كشف وزير الصحة عن تعيين «طبيب مناجير» في كل ولاية من ولايات الوطن للإشراف ومتابعة «البروتوكول» الصحي أثناء الحملة الانتخابية والاقتراع، مضيفا أن حضور المجلس العلمي دليل على حرص الوصاية على مرافقة اللجنة خلال الانتخابات في أداء مهامها وتوفير الإمكانات اللازمة لإنجاح الانتخابات من أجل سلامة الناخبين.

فيما شدد الوزير بن بوزيد على ضرورة التلقيح في ظل التراخي المسجل وضعف الإقبال على العملية، بعد تدني عدد الملقحين يوميا لأقل من 20 ألفا، مع تسجيل ظاهرة غريبة تتمثل في عدم عودة الملقحين بالجرعة الأولى لتلقي الجرعة الثانية، مؤكدا أن فتح مجال الجوي قد يزيد من الخطورة وانتقال الوباء إلى البلد، خصوصا وأن عديد دول العالم عاد إليها الوباء، مضيفا أنه لا توجد إجبارية للتلقيح، كما أن الدولة لا تسعى لاعتمادها، لكن إذا تغيرت الأمور وارتفعت الإصابات، فيمكن اتخاذ إجراءات مشابهة.

نسرين فليسي

المحلل السياسي عبد الرحمان بن شريط لـ « الجمهورية» :

«على الأحزاب تحمل المسؤولية وتدارك النقص بتجنيد مناضليها أكثر في العملية الانتخابية»

● السلطة تراهن على المواطن للقضاء على المال الفاسد

مكتب العاصمة: كهينة حارش

لا يزال قانون الانتخابات يسيل الكثير من الحبر من قبل المختصين والخبرات وكذا ممثلي التشكيلات السياسية في الجزائر بالرغم من كون المشرع أحدث فيه العديد من التعديلات والتغييرات بما يخدم الصالح العام والطبقة السياسية في الجزائر، حيث يعتبر الكثير من مسؤولي الأحزاب أن قانون الانتخابات ف حلته الجديدة « أجحف» و« أقصى» عديد التشكيلات السياسية من العملية الانتخابية بسبب ما جاء في مواده، في حين يرى محللون سياسيون أن « الأحزاب السياسية التي تقرر المشاركة في الانتخابات سواء الرئاسية، التشريعية أو المحلية والتي تعتبر أن قانون الانتخابات مجحف ولا يتلاءم مع سياساتها ما عليها إلا الانسحاب من العملية السياسية» باعتبار «أنها لم تتمكن من تجنيد مناضلين جدد وتعويض النقص الحاصل بقوائمها الانتخابية». يؤكد المحلل السياسي وأستاذ الفلسفة السياسية بجامعة الجلفة، الدكتور عبد الرحمان بن شريط، في اتصال جمعه مع «الجمهورية» أن العملية الانتخابة في الجزائر كثيرا ما كانت محل وعرضة للانتقادات من قبل الأحزاب السياسية «، معتبرا، أن « مرد ذلك يكمن في كون السلطة في بعض المرات تتفرد بضبط قواعد اللعبة السياسية بدل من إشراك الأحزاب وأخذ رأيها ومحاولة الاستجابة لبعض الانتقادات والاعتراضات الموجودة ولكن بصورة محدودة» مبرزا، في السياق ذاته، أن « السلطة وبرغم من استشارتها للأحزاب قبل المصادقة على قانون الانتخابات ومروره على غرفتي البرلمان إلا أنها لا تزال عرضة لانتقادات الأحزاب»، وهو ما يؤكد ضرورة « العمل المتواصل للسلطة والأحزاب على حد سواء لضبط العملية الانتخابية باعتبار أن التشكيلات السياسية هي الممثل الرئيسي لأي عملية انتخابية». من جهة أخرى، شدد، المحلل السياسي الدكتور عبد الرحمان بن شريط، أن « الأحزاب السياسية التي قررت المشاركة في الانتخابات والتي تعتبر أن قانون الانتخابات هو قانون مجحف وأقصاها من العملية الانتخابية ما عليها إلا الانسحاب من الانتخابات ما دام القانون ليس لصالحك أو العمل على تعويض النقص وتداركه بأدوات أخرى كتجنيد المناضلين واختيار الممثلين النزهاء المعروفين محليا وذوي سمعة جيدة باعتبار أن الانتخابية المحلية هي من ستبرز الوجه الحقيقي لنزاهة المجالس البلدية والولائية الجديدة. من جهة أخرى، وبشأن المادة 200 التي تشترط عدم صلة المترشح بالمال الفاسد والتي عصفت بالعديد من القوائم الانتخابية في المحليات المزمع تنظيمها أواخر الشهر الداخل، ورفضت بسببها الكثير من طلبات الترشح للانتخابات ووجد مئات المرشحين، أنفسهم خارج السباق، بعد فشلهم في اختبار الشروط التي تفرضها هذه المادة وتشدد هذه المادة «ألا يكون (المرشح) معروفا بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة، وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على الاختيار الحر للناخبين، وحسن سير العملية الانتخابية»، بشأن هذه المادة، أكد ذات المتحدث، أن « المال الفاسد هو القاسم المشترك الذي يتفق عليه الجميع ولا يمكن التنازل عنه بأي حال من الأحوال» مشددا، أن « تغلغل المال الفاسد في دواليب الحكم لسنوات عديدة أسقط الجزائر في دوامة من التعفن السياسي». قبل أن يضيف، أن « المال الفاسد لا يعني فقط التشكيلات السياسية وإنما يمس كذلك بعض الوسائل المنتشرة بين المواطنين الذين يقبلون الرشوة للانتخاب على فلان أو «علان» وهو ما يساهم في تعفن الوضع»، مؤكدا، «أن قضية القضاء على المال الفاسد والمفسدين هي مسألة وعي وثقافة من قبل المواطنين للقضاء عليها وهو ما تراهن عليه الدولة».

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

ÉLECTIONS LOCALES

Les choses sérieuses commencent

LES ÉLECTIONS locales anticipées, dont la campagne s'ouvrira le 4 novembre prochain, vont boucler un processus lancé depuis décembre 2019 et qui se veut un rétablissement institutionnel et politique devant donner naissance à une «Nouvelle Algérie».

HASNA YACOUB

Plus que quelques jours pour le début de la campagne d'affichage

À un mois, jour pour jour, des élections locales anticipées, dernier jalon des réformes politiques que Abdelmadjid Tebboune s'est engagé à mener, toutes les opérations de collecte des signatures, confection des dossiers de candidature, examen, rejet, recours et décisions de justice, ont été clôturées, hier. Les jours à venir seront donc consacrés à la préparation de la campagne électorale qui sera officiellement lancée, lundi 4 novembre. Il faut relever, cependant, que pour le prochain rendez-vous électoral, ni les partis politiques et encore moins les indépendants ne se sont bousculés pour mener une précampagne.

Ces derniers sont restés embourbés dans les démarches administratives en raison, notamment des rejets en masse par l'Autorité nationale indépendante des élections des candidatures présentées. Le nombre exact des dossiers éliminés n'a pas encore été, officiellement, donné mais ce sont des centaines de recours qui ont été présentés par les partis politiques et les listes indépendantes au niveau du Conseil d'État. L'opération d'assainissement des listes de candidatures de l'Anie s'est basée sur les dispositions de l'article 184 de la loi électorale qui fait référence, notamment aux liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme. Un filtre qui a écarté plusieurs centaines de candidats de la course aux élections locales. Le rejet a touché les anciens élus locaux, ainsi que des entrepreneurs et hommes d'affaires qui se sont présentés sous la bannière du FLN, RND, le front El Moustakbel et bien d'autres formations politiques. D'ailleurs, le FLN, vainqueur des législatives, n'a pas pu présenter des listes dans «plus de 200 communes», dont celles des chefs-lieux de wilayas importantes, comme Annaba et Constantine. Voulant donc barrer la route à l'argent sale, l'Anie s'est montrée intransigeante. Ce qui n'a pas été du goût des partis.

Le MSP de Makri, qui avait même menacé de se retirer, a dénoncé «une vraie boucherie électorale» et une « fraude anticipée », alors que le FFS, évoquant «un grand nombre de cas de refus» dans ses listes APC et APW, a exprimé sa «grande indignation» contre ce qu'il a qualifié de «dépassement et de gestion sécuritaire excessive du processus électoral». Malgré ces dénonciations et critiques, l'opération s'est finalisée après que le Conseil d'État a tranché, hier, sur l'ensemble des recours. Place donc à la campagne où les 153 000 candidats aux APC et APW auront la dure tâche de convaincre les 24 millions d'Algériens constituant le corps électoral.

Une tâche pas du tout facile, puisque ces derniers ont déjà peiné pour ramasser les signatures de parrainage, leur ouvrant droit à se présenter ! Le taux de participation aux derniers rendez-vous électoraux a été faible avec 39,83 % pour la présidentielle du 12 décembre 2019, 23,7 lors du référendum sur la Constitution et 23,03 aux législatives du 12 juin dernier. Il semble que les Algériens qui ont mené un Hirak pour vivre dans une Algérie nouvelle, veulent palper le changement, avant de reprendre le chemin des bureaux de vote. Et c'est à travers le renouvellement des institutions que cela peut se produire. D'où l'importance majeure des prochaines élections. Le vote concerne des Assemblées aux prises directes avec les citoyens.

Un aspect qui pourrait influer sur le taux de participation, mais seulement dans le cas où le choix des candidats par les formations politiques a été approprié. Car le citoyen votera pour le candidat qui lui apportera le renouveau et non pas pour celui qui se contentera d'occuper un strapontin le temps d'un mandat. L'autre importance des élections locales anticipées est le fait que ces dernières boucleront un processus lancé depuis décembre 2019 et qui tend à reconstruire les institutions. Un processus qui se veut donc un rétablissement politique devant donner naissance à une «Nouvelle Algérie», telle que promise par l'actuel chef de l'État, lors de sa campagne électorale.

H.Y.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

CHARFI L'A RÉVÉLÉ

153 000 CANDIDATS RECENSÉS

« **LES** résultats des recours introduits devant le Conseil d'Etat n'impacteront en rien les chiffres avancés. »

■ MOHAMED BOUFATAH

À moins d'un mois des élections locales, le président de l'Autorité nationale indépendante des élections(Anie) sort enfin de son silence. « L'Anie a recensé 135 000 candidats aux élections locales pour le renouvellement des Assemblées populaires communales(APC) », a annoncé, hier, son président, Mohamed Charfi, en marge de la cérémonie de signature du protocole sanitaire avec le ministère de la Santé. Il a révélé, également, que « son institution a dénombré 18 000 candidats pour le renouvellement des Assemblées populaires de wilayas(APW) ». Il a fait savoir qu' « il n'y a pas manque de concurrence aux élections, puisque quatre candidats en moyenne concourront pour chaque siège à pourvoir, lors du double scrutin, prévu le 27 novembre prochain ». Il a observé que « les résultats des recours introduits devant le Conseil d'État n'impacteront en rien les chiffres avancés ». Plusieurs cas, faut-il le noter, restent en suspens au niveau des tribunaux administratifs. L'on parle de plus de « 2 000 candidats », parmi les éléments les plus compétitifs, qui sont recalés par les délégations de wilayas de l' Anie. Le dernier délai pour l'examen des recours introduits devant le Conseil d'État est fixé à aujourd'hui. Des partis et coordinateurs des listes indépendantes sont conviés devant cette institution pour se voir notifier le jugement définitif. Il faut dire que les partis en lice comptent sur le Conseil d'État ou le tribunal administratif d'appel pour réhabiliter leurs candidats évincés de la course électorale. À titre de rappel, l'article 183 du Code électoral stipule que « le jugement du tribunal administratif est susceptible d'appel dans un délai de 3 jours francs, devant le tribunal administratif d'appel territorialement compétent, à compter de la date de notification du jugement ». Des centaines de candidats sont exclus « illégalement » de la course électorale. Certains d'être eux ont été repêchés suite aux recours introduitx devant les tribunaux administratifs. Cependant, pour enfoncer le clou, l'Anie a fait appel devant le Conseil d' État des jugements de repêchage rendus par les tribunaux administratifs. Les partis en lice dénoncent l'acharnement de l'Anie contre les candidats et mettent en garde contre les conséquences qui peuvent en découler. Pour la majorité d'entre eux, la gestion « sécuritaire » du processus électoral décrédibilisera davantage le scrutin et grossira les rangs des abstentionnistes. D'autres y voient une guerre menée contre les partis et le multipartisme en faveur des formations et candidats proches du pouvoir. L'ensemble des formations engagées dans cette compétition électorale dénonce les rejets tous azimuts de l'Anie, qui se basent, de surcroît, exclusivement sur les rapports des services de sécurité. Par ailleurs, des communes restent sans candidats, tandis que des dizaines d'autres se retrouvent avec une seule liste de candidatures. «Non-inscription sur les listes électorales», «appartenance au milieu de l'affairisme et de l'argent sale», «influence sur les électeurs», «présente un danger pour la sécurité publique», sont, entre autres motifs, avancés par l'Anie afin de justifier ces rejets tous azimut. Par ailleurs, la campagne électorale débutera le 4 novembre prochain. Pour rappel, les partis se sont également heurtés aux difficultés liées à la collecte des parrainages, dont le nombre exigé est jugé «exagéré», voire impossible dans certaines communes isolées. Enfin, l'exclusion avait touché des présidents d'APC, des présidents d'APW, des élus locaux et des hommes d'affaires qui se sont présentés sous la bannière des FLN, RND, MSP, mouvement El Moustakbel et au titre des listes indépendantes.

M. B.

CANDIDATURES INVALIDÉES DES LISTES ÉLECTORALES

Les partis face à un nouveau dilemme

DUR réveil pour certaines formations, notamment les islamistes qui ont, de tout temps, affiché, en grande pompe et à tue-tête, une fausse suprématie politico-électorale.

■ MOHAMED OUANEZAR

C'est une nouvelle bataille qui se dresse face aux différentes formations politiques participant aux élections locales du 27 novembre 2021. En effet, c'est hier qu'ont expiré les délais relatifs aux recours aux décisions des chambres administratives et des délégations de wilaya de l'Autorité nationale des élections Anie. Ils sont des milliers à avoir été épinglés dans les mailles du filet de la justice et des services de sécurité.

Les malheureux candidats aux élections locales de novembre 2021, dont le nombre avoisinerait les 2 000, selon des chiffres non encore officiels, devront être remplacés dans les deux jours à venir. Faute de quoi, le sort de certaines listes pourrait être fortement contrarié, note-t-on encore dans ce sens. Ainsi, c'est une nouvelle opération politique qui est lancée par la plupart des formations, à la recherche de nouvelles candidatures. Ce qui n'est pas de tout repos pour elles, qui ont fait état de difficultés énormes, autant dans la collecte des signatures, que dans la constitution des listes électorales. Cela dénote, si besoin est, de la précarité de l'opération politique pré-électorale, et de l'incapacité ou de l'inconsistance des appareils organiques

Les délais des recours ont éxpiré hier

des partis politiques quant à charmer à la fois, les candidats et les électeurs. Dur réveil pour certaines formations, notamment les islamistes, qui ont, de tout temps, affiché, en grande pompe et à tue-tête, une fausse suprématie politico-électorale. Dur retour à la réalité aussi, puisqu'aujourd'hui, la justice vient d'invalider les candidatures d'un grand nombre de listes partisanes, que ça soit du côté du FLN, du RND, ou encore du côté du MSP, El Bina, El Islah et d'autres encore… Si, pour la justice, les différentes candidatures ont été rejetées à cause des démêlés judiciaires des différents postulants à ces nouvelles joutes électorales, pour d'autres, ce sont des rapports sécuritaires accablants, comportant des doutes sur des financements, qui ont été à l'origine de l'évincement de ces malheureux candidats. En contrepartie, des rapports de presse font état de centains cas de candidatures réhabilitées et remis dans leur bon droit. Néanmoins, pour la plupart des formations, y compris celles dénommées, à tort, les grosses cylindrées, c'est une nouvelle galère qui s'ajoute à celle déjà passée et celle à venir. En effet, après la bataille de la constitution des listes de candidatures, il s'agit aujourd'hui de trouver des candidats qui accepteraient de postuler dans leurs listes respectives. Suite à cela, s'ajoutera le casse-tête de la campagne électorale pour tenter d'inverser la vapeur et jouir de la confiance ou, du moins, des intentions de vote de l'électorat. En revanche, pour les partis politiques en lice dans ces élections du 27 novembre prochain, un seul coupable ou un seul souffre-douleur est désigné pour décrire et dénoncer cette première bataille pré-électorale. C'est l'Anie, qui est « coupable de mauvaise gestion et d'incompétence dans l'encadrement de l'opération électorale ». Alors que certains parlent de revers politiques cuisants, d'autres préfèrent avancer sans faire trop de bruit. C'est le cas du FLN et du RND, qui se disent confiants pour la suite des événements. L'instance de Charfi, quant à elle, se dédouane de pareilles attaques, en confiant que les partis politiques étaient, préalablement, sommés de « constituer des listes de remplaçants », en prévision d'éventuelles évictions ou invalidations. Ce qui n'a pas été le cas pour la plupart des formations en lice. En tout état de cause, les partis politiques, dont les candidatures ont été invalidées, n'auront que deux jours, soit au 28 du mois courant, pour renouveler leurs listes respectives et remplacer les candidats évincés. En attendant le coup de starter des locales, l'Anie doit encore peaufiner sa stratégie, notamment pour ce qui est de la politique de marketing et de la communication, de manière globale.

M.O.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ANIE - MINISTÈRE DE LA SANTÉ

PROTOCOLE SANITAIRE PRÉVENTIF

Un protocole sanitaire pour les élections des Assemblées populaires communales et de wilayas, prévues le 27 novembre 2021, a été signé hier à Alger, entre l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) et le ministère de la Santé, en vue de prévenir contre la propagation du nouveau Coronavirus (Covid-19). Ce protocole a été signé par le président de l'ANIE, Mohamed Charfi, et le ministre de la Santé, Abderrahmane Benbouzid, en présence des membres du Comité scientifique de suivi de l'évolution de la pandémie du nouveau Coronavirus.

A cette occasion, les deux parties ont souligné leur attachement à l'application stricte des mesures préventives pour le déroulement du scrutin "en toute sécurité", relevant que tous les moyens nécessaires ont été mobilisés pour la réussite de ce rendez-vous.

Le nombre de candidats aux élections des assemblées communales (APC) s'élève à 135.000 candidats soit 4 candidats pour un siège, tandis que le nombre des candidats aux élections des Assemblées de wilayas (APW) est de 18.000 candidats, soit 8 candidats pour un siège, a précisé M. Charfi.

Il a fait savoir que toutes les données nécessaires seront présentées dimanche prochain après l'expiration des délais de recours et l'annonce des résultats du Conseil de l'Etat sur les contentieux déposés à son niveau.

Pour sa part, le ministre de la Santé a indiqué que l'affluence sur la vaccination a été mitigée d'une wilaya à une autre, soulignant que le taux de vaccination devrait atteindre plus de 70% dans certaines wilayas notamment à Mascara et Médéa et ce avant le mois de décembre prochain, deadline fixé par les pouvoirs publics pour atteindre ce taux au niveau national tandis que ce taux dans d'autres wilayas n'a pas dépassé 23%.

Le représentant du ministère de la Santé à l'ANIE, le Dr Khalil Hadj Moati a présenté le protocole sanitaire élaboré par l'ANIE et approuvé par le Comité scientifique de suivi de l'évolution de la pandémie du nouveau Coronavirus à partir du début de la campagne électorale jusqu'à la fin de l'opération de dépouillement.

Toutes les mesures préventives dans le cadre de ce protocole ont été prises pour faire réussir ce rendez-vous, a-t-il fait savoir.

-il
fait savoir.

Le Soir D'ALGERIE

ÉLECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE

153 000 candidats en course

Ils sont 153 000 candidats à briguer, à l'occasion des élections locales anticipées du 27 novembre prochain, des sièges au sein des 1 541 Assemblées populaires communales et des 58 Assemblées populaires de wilaya.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - C'est ce que le président de l'Autorité nationale indépendante des élections soutient. S'exprimant, hier, dans un point de presse en marge de la signature d'un protocole sanitaire avec le ministère de la Santé, Mohamed Charfi a donné quelques données chiffrées de ce double scrutin local portant sur le renouvellement des Assemblées populaires des communes et celles des wilayas.

Ainsi, il a parlé de 135 000 candidats recensés parmi ceux briguant un siège au sein des Assemblées populaires communales à l'échelle nationale. Pour ce qui est des Assemblées populaires de wilaya, ils sont 18 000 candidats à briguer un siège au sein des 58 APW du pays.

Pour le président de l'Anie, les décisions finales des tribunaux administratifs d'appel sur les recours n'affecteront en aucune manière ces données. Des recours, nombreux à avoir été formulés par les partis, mais également les porteurs des listes indépendantes du fait de l'exclusion de nombre de leurs candidats, victimes qu'ils sont du tant décrié alinéa 7 de l'article 184 de la loi portant régime électoral.

Et ces chiffres sont, à bien des égards, similaires à ceux enregistrés lors des élections législatives anticipées du 12 juin dernier.

S'agissant du volet sanitaire de ce scrutin qui intervient, comme ce fut le cas pour le référendum pour la nouvelle Constitution et les législatives anticipées de juin écoulé, en pleine pandémie de la Covid-19, Charfi a mis le doigt sur le «grand rôle du ministère de la Santé, qui a accompagné l'Anie dans le succès des élections de juin dernier. Un fait qui, selon lui, «ne peut être nié», ajoutant que le protocole sanitaire adopté constitue une «réalité médico-légale qui garantit le succès du processus électoral qui a débuté le 12 décembre 2019».

S'exprimant à la même occasion, le ministre de la Santé a souligné la nécessité de maintenir la prévention et la vigilance à l'égard de la pandémie en nette décrue, il est vrai, ces dernières semaines. Abderrahmane Benbouzid a exhorté tous ceux qui ne se sont pas encore fait vacciner de le faire, et ce, a-t-il dit, pour «la sécurité de tous».

M. K.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ÉLECTIONS LOCALES

DÉBUT, LA SEMAINE PROCHAINE, DE LA CAMPAGNE ÉLECTORALE

LA DERNIÈRE LIGNE DROITE

Les délais de réponses aux recours déposés par les candidats aux élections locales du 27 novembre prochain ont expiré le 26 octobre à minuit. Le processus électoral entame désormais sa dernière ligne droite. Contacté par El Moudjahid*, le Dr Hamla Laïd, enseignant à l'université de Djelfa, évoque les prochaines étapes du processus de la campagne électorale qui s'ouvre dans une semaine, à savoir le 4 novembre prochain.*

«Les candidats et l'Autorité nationale indépendante des élections sont en phase d'intensification des efforts déployés pour les préparatifs du vote. En effet, et au moment où l'effervescence gagne du terrain au niveau des QG des nombreuses formations politiques qui s'impliquent pour que tout puisse être prêt le 4 novembre, notamment en termes de discours à prononcer à la faveur des différents regroupements, l'ANIE prépare, de son côté, ce rendez-vous électoral en fixant, d'une part, les listes finales des candidats prenant part au vote et d'autre part, des listes électorales complètes. L'instance de Charfi procède également à l'octroi des chiffres à chaque parti participant, choisis par un tirage au sort devant être organisé dans les tout prochains jours. Il y a également lieu de fixer le temps de passage de chacun de «manière équitable» au niveau des médias lourds. Interrogé sur les recours ayant fait l'objet d'une cassation par les candidats, l'universitaire précise que les requêtes acceptées par le Conseil d'Etat –soit la plus haute instance judiciaire de contrôle– verront leurs candidats intégrés par la force de la loi, dans leurs listes initiales. S'exprimant longuement

L'ANIE veillera durant la campagne à optimiser l'organisation logistique.

sur la campagne électorale, l'expert en droit administratif rappelle que celle-ci est déclarée ouverte, vingt-trois jours avant la date du scrutin et qu'elle s'achèvera trois jours avant la date du scrutin. «Selon l'article 74 de la loi organique relative au régime électoral, nul ne peut, par quelque moyen et sous quelque forme que ce soit, faire campagne, en dehors de la période prévue», prévient-il, tout en insistant sur le fait que l'ANIE s'occupe du processus électoral depuis son lancement , le 28 août dernier, date de convocation du corps électoral, jusqu'à son étape finale. L'ANIE veillera durant la campagne à optimiser l'organisation logistique dans l'objectif d'assurer la réussite des élections du 27 novembre prochain. L'ANIE procédera aussi à la présentation des listes des observateurs. Du côté des candidats, ces derniers auront eux aussi du pain sur la planche. Durant les trois semaines da la campagne électorale, les candidats en lice devront convaincre les électeurs. Durant la campagne électorale, ces candidats veilleront à respecter scrupuleusement un certain nombre de règles sous peine de sanctions. Parmi les conditions, l'on peut citer le fait de s'abstenir impérativement de tout discours haineux et toute autre forme de discrimination, l'interdiction de l'utilisation de langues étrangères durant la campagne et de tout procédé publicitaire commercial à des fins de propagande etc,. La publication et la diffusion de sondages portant sur les intentions de vote des électeurs soixante-douze heures avant la date du scrutin sur le territoire national, et cinq jours avant la date du scrutin pour la communauté nationale établie à l'étranger est aussi interdite. Citons, également, l'usage malveillant des attributs de l'Etat, proscrit, comme d'ailleurs le financement occulte de la campagne qui fait, pour rappel, objet d'un contrôle rigoureux des magistrats habilités.

Soraya Guemmouri